

إنعكاسات حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017

Reflections of the size of the shadow economy on tax collection in a standard analytical study
Algeria during the period 1995-2017حنان حاققة¹ - طالبة دكتوراه¹، رفيقة حروش - أستاذة محاضرة²، هشام ليزة - أستاذ محاضر³¹ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية، University of Algiers3،

haga.hanane@univ-alger3.dz

² كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، University of Algiers3، harrouche.rafika@univ-alger3.dz³ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، hichamlebza@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/03/31

تاريخ القبول: 2019/03/01

تاريخ الإستلام: 2019/02/10

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل والأسباب المشجعة لبروز ظاهرة الإقتصاد الموازي الذي يمثل تهديداً للإقتصاد في معظم بلدان العالم المتقدمة بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة لأنه يشكل معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ومدى أثره على حجم التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017، وذلك عن طريق تقدير وتحليل بيانات سنوية باستخدام ثلاثة نماذج مختارة لتقدير حجم الإقتصاد الموازي (نموذج الإنحدار الخطي البسيط، نموذج كثير الحدود من الدرجة الثانية، نموذج التأخيرات).

وتوصلت الدراسة إلى:

* حجم الإقتصاد الموازي يمارس تأثيراً إيجابياً على التحصيل الضريبي من خلال الإشارة الموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الموازي، التحصيل الضريبي، النماذج الخطية، النماذج غير الخطية.

تصنيف JEL: H2؛ E26؛ c52

Reflections of the size of the shadow economy on tax collection in a standard analytical study
Algeria during the period 1995-2017**Abstract:**

The aim of this study is to analyze the factors encouraging phenomenon causes the parallel economy represents a threat to the economy in most countries of the world in General and developing countries in particular because it is high rates of GDP, and the extent of its impact on the crop during Algeria's tax 1995-2017 period, by estimating the annual data analysis using three selected models to estimate the size of the shadow economy (simple linear regression model, many second-tier border model, model delays).

The study concluded:

* The size of the shadow economy exercise a positive influence on tax collection through the positive sign indicating a correlation between them.

Keywords: The parallel economy, tax collection, linear models, non-linear models.

Classification JEL: c52; E26; H2.

1. مقدمة:

تواجه دول العالم منها والنامي على حد سواء وعلى اختلاف نظمها الإقتصادية ظاهرة الإقتصاد الموازي والمتمثلة في إنحراف بعض أنشطتها الإقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الإقتصادية فتخرج عن سيطرة السلطة الإقتصادية التي تضع وتنفذ السياسات الإقتصادية الكلية، ويعتبر الإقتصاد الموازي من أهم التحديات التي تواجهها الحكومات نظراً لأنه ينتهك سلطاتها ويتهرب من ضرائبها كما أنه يضلها عند وضع السياسات المالية والنقدية، وساعد على هذا الانتشار مؤخراً تعاظم العولمة الإقتصادية حيث زادت فرص التهرب الضريبي والأنشطة الإقتصادية الخفية حتى أصبح الإقتصاد الموازي يشكل خطورة إقتصادية من خلال آثاره السلبية على المتغيرات والسياسات الإقتصادية الكلية وعلى تراجع موارد الدولة نتيجة لتراجع حصيلتها من الضرائب وعجز موازنتها العامة عن تغطية نفقاتها، وكما إختلف الباحثون في تعريفهم وطرق قياسهم للإقتصاد الموازي وفي تعدد أنشطته ومكوناته، فقد إختلفوا في رؤيتهم لمستقبل هذا الإقتصاد بين ضرورة إدماج أنشطته في القطاع الرسمي وبين ضرورة القضاء عليه ومحاربتة.

ففي كل إقتصاديات العالم هناك جزء معين من النشاط الإقتصادي لا يندرج ضمن القياسات الإحصائية والحسابات القومية ومن المفروض وحسب المنهجية الدولية أن تكون جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ولكن ولأسباب مختلفة فقد تم إستبعاده وهذا الجزء من الإقتصاد هو ما يسمى بالإقتصاد الموازي.

❖ الإشكالية:

يعتبر الإقتصاد الموازي ظاهرة إقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة، كل أنواع الإقتصاديات في العالم، فهو يتسبب في فشل السياسات الإقتصادية الذي يترتب عنه تهديد الإستقرار الإقتصادي لكثير من الدول، إنخفاض فاعلية السياسات الإقتصادية في تحقيق الأهداف الإقتصادية المطلوب تحقيقها، ومن ثم يعزى هذا الفشل إلى الحجم المتزايد للإقتصاد الموازي، والذي بدوره أدى إلى تزايد معدل التهرب الضريبي أفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلباً على ميزانيتها العامة وعلى مستوى الانفاق العام والتنمية الإقتصادية بشكل عام، وهذا ما إنعكس على اتباع سياسات إقتصادية أكثر تعقيداً كزيادة الضرائب والرسوم.

وفي ظل كبر حجم الإقتصاد الموازي ونظراً لما نتج عنه من آثار سلبية نحاول من خلال هذه الورقة البحثية طرح

الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تنامي حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2017 ؟

❖ فرضية الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه في مشكلة الدراسة وأملاً في تحقيق الهدف المرجو منه ، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن هناك تأثير إيجابي لمقدار حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الإقتصاد الجزائري.

❖ أهمية الدراسة: تتأتى الأهمية من أن قياس وتفسير أثر حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي على

مستوى الإقتصاد الجزائري يعطي لمتخذي القرار رؤية واضحة للتوجهات المستقبلية للحد ومكافحة ظاهرة

الإقتصاد الموازي في الجزائر من جهة، وتحديد الأساليب التي من شأنها تعمل على إدماج الإقتصاد الموازي ضمن

دائرة الإقتصاد الرسمي من جهة أخرى.

واستخدمت النماذج (نموذج الإنحدار الخطي البسيط، نموذج كثير الحدود من الدرجة الثانية، نموذج التأخيرات)

لتقدير حجم الإقتصاد الموازي بإستخدام برنامج القياس الإقتصادي النسخة السابعة EViews7 ، للمدة 1995-2017

بيانات سنوية لكلا متغيرتي الدراسة حجم الإقتصاد الموازي والتحصيل الضريبي. ولقد إعتد الباحثان في جمع البيانات

المرتبطة بموضوع البحث على قوانين المالية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

❖ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص تطور التحصيل الضريبي وحجم الإقتصاد الموازي في الجزائر.

- قياس وتحليل الأثر الذي يخلفه نمو حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي.

❖ الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين حجم الإقتصاد الموازي والتحصيل الضريبي

تضمنت الأدبيات الإقتصادية من البحوث والدراسات البحث في طبيعة العلاقة بين حجم الإقتصاد الموازي* وصيد التحصيل الضريبي، سواء على مستوى الإقتصاديات المتقدمة أو النامية، والتي تختلف من حيث المتغيرات المستخدمة وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم إضافة إلى الفترة الزمنية للدراسة، مما ينعكس على نتائج تلك الدراسات وأهميتها، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة.

1- (بودلال علي 2006-2007): قام بدراسة تقدير حجم الإقتصاد الخفي في الجزائر وما الأثر الذي يمارسه هذا الإقتصاد في عجز الميزانية العامة للجزائر من جراء الفاقد الضريبي فيما بين الإيرادات الممكنة والإيرادات المحصلة خلال الفترة 1970-2004، بإستخدام أسلوب القياس لـ V.Tanzi، وتوصلت الدراسة إلى وجود الإقتصاد الخفي في الجزائر بحجم لا بأس به خلال حقبة الدراسة تراوحت بين 21% كحد أدنى ونسبة 30% كحد أقصى، من خلال الانعكاس السلبي على الموازنة العامة في صورة فاقد في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام (الدخل الإجمالي). (بودلال علي، 2006-2007، الصفحات 01-371).

2- (youghourta Bellache 2010): تناول دراسة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر: نهج المسح الأسري - حالة بجاية-، بإستخدام عامل المراسلات المتعدد والإنحدار اللوجستي، وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال تحليل الحراك الاجتماعي والمهني للأصول غير الرسمية، انخفاض في رأس المال البشري، إنخفاض مستويات الدخل وضعف الروابط مع بقية الإقتصاد. (youghourta Bellache, 2010, PP: 01-187).

3- (ريبرفتاح محمد 2013): هدف إلى إلقاء الضوء على الإقتصاد غير الرسمي ومحاولات تقديره (مع الإشارة إلى العراق وإقليم كردستان العراق)، واستخدمت هذه الدراسة في قياس هذا التقدير عدة أساليب مختلفة سواء عن طريق استمارة الاستبيان أو عن طريق المؤشرات، وخلال الفترات الزمنية المختلفة وحسب توفر البيانات، حيث توصل إلى معدل عام لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي والذي بلغ 40.6% في إقليم كردستان و41.8% في العراق ككل. (ريبرفتاح محمد، 2013، الصفحات 01-209).

4- (صفاء بدرلطيف 2013): تناولت التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في حجم النشاط الإقتصادي الخفي على الصعيد العالمي في 2008، بإستخدام نتائج نظام SPSS، وتحليل الإرتباط الخطي البسيط، وقد توصل الباحث عند تقدير أثر العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في حجم النشاط الإقتصادي الخفي إلى وجود متغيرات لها أثر معنوي في تفسير الاختلافات في نسبة الإقتصاد الخفي بين دول العينة، أما المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في مستوى الضرائب ومستوى البطالة لم يتضح أي أثر في تقدير حجم الإقتصاد الخفي في دول العينة. (بدر اللطيف، صفاء، 2013، الصفحات 01-158).

5- (دنان راضية): هدفت إلى تحديد دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، مستعينة بمنهج التحليل الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى إعتداد الجزائر على الجباية البترولية في تمويل

* يطلق على مصطلح الإقتصاد الموازي عدة تسميات منها: الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الظلي، الإقتصاد الأسود.

الموازنة العامة للدولة، رغم الإصلاحات التي مست الهيكل الضريبي لا يزال يتميز ببنية ثنائية الجباية العادية والجبائية البترولية، ويرجع سبب ضعف الضغط الضريبي خارج المحروقات لعدم توسع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وكذا صعوبات تعيق عمليات التحصيل الضريبي. (دنان راضية، تاريخ وتوقيت التصفح: 2019/03/08 على الساعة: 20:30، الصفحات 51-69).

6- (بوالحيلة عبد الحكيم 2017): إهتم بدراسة الإخضاع الضريبي لنشاطات الإقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل - على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية-، بإستخدام المنهج التحليلي الوصفي، حيث أظهر أن الإجراءات الجبائية التي إتخذت لفائدة الناشطين في الإقتصاد الموازي قد ساهمت في القضاء على بعض المظاهر التي كانت منتشرة على نطاق واسع كالأسواق الفوضوية، لكنها فشلت في استرجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية في إطار ما عرف ببرنامج المصالحة الضريبية، أما ممارسات التهرب الضريبي في مجال المعاملات الكبيرة وخاصة الاستيراد، فلا تزال تتسبب في ضياع موارد هامة يمكن إستغلالها لزيادة إيرادات الخزينة العامة. (بوالحيلة عبد الحكيم، ديسمبر 2017، الصفحات 94-117).

❖ **منهجية الدراسة:** توافقا مع أهمية الدراسة ووصولاً إلى أهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث نقاط، مقدمة وخاتمة، الأولى الاطار النظري للإقتصاد الموازي، وخصصت الثانية مدخل مفاهيمي للتحصيل الضريبي، بينما تميزت النقطة الأخيرة في تناول قياس ظاهرة الإقتصاد الموازي ومدى تأثيره على التحصيل الضريبي، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج سيتم ذكرها في الخاتمة.

2. الإطار النظري للإقتصاد الموازي

إن ظاهرة الإقتصاد الموازي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل ومن حيث المصطلح حيث تعددت المصطلحات للدلالة على هذه الظاهرة فنجد مسميات: الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد اللانظامي، الإقتصاد السري، الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد الأسود، الإقتصاد غير المرصود، الإقتصاد التحتي، وفي الحقيقة كل هذه المسميات تتفق على سرية ولانظامية هذا الإقتصاد.

1.2. تعريف الإقتصاد الموازي: عموماً ينظر إلى الإقتصاد الموازي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الإقتصادية المعلنة وبعيدة أيضا عن الرقابة والإدارة الإقتصادية للدول، وهي أما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة (بودلال علي، 2012، صفحة 140).

كما عرفه فريدريك شندرسنة 2002 الإقتصاد الموازي بأنه مجموعة من الأنشطة الإقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات يتولد عنها دخول غير مسجلة لدى السلطات الضريبية وتتم هذه الأنشطة إما نقداً أو بالمقايضة (Shneider, 2006, PP. 5-6).

وبصفة عامة فالإقتصاد الموازي أو الإقتصاد غير الرسمي أو الخفي هو اقتصاد يشمل الدخل المحققة بطرق شرعية ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية وكذلك الدخل المحققة من الأنشطة غير الشرعية (كالمخدرات، التهريب السلي، المراهنات، الدعارة،...)، كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون إستخدام النقود وبمعنى شامل مجموع الدخل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية (بورعدة حورية، 2013-2014، صفحة 22).

2.2. أنواع الأنشطة الإقتصادية الموازية (غير الرسمية)

يتنوع الإقتصاد الموازي إلى نوعين، نوع مشروع ونوع غير مشروع، وذلك تبعاً لمشروعية النشاط الإقتصادي الذي يمارس في الخفاء، لذا سنتناول كلا النوعين في هذا الجدول كالتالي (Lippert, 1997):

الجدول رقم (01): أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

المعاملات غير النقدية	المعاملات النقدية	نوع النشاط
- مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. - إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للإستعمال الشخصي. - السرقة للإستعمال الشخصي.	- الإتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة، والقمار والتهريب والاحتيال.	الأنشطة غير المشروعة
تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
- جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.	- تبادل الخدمات والسلع المشروعة.	- التهرب الضريبي
		- دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ به، الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.

Source: Lippert, O., Walker, M., 1997(Eds), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC.

3.2. أسباب تنامي ظاهرة الإقتصاد الموازي

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الإقتصاد الموازي، وإن كانت العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد، وتمثل العوامل الإقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة على نمو الظاهرة، ومن بين هذه الأسباب:

- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الملحقة بها: كلما تعرضت النشاطات الإقتصادية في الإقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب وإلى التوسع في تعددها كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الإقتصاد الموازي، تجنباً لهذا العبئ المتزايد الذي يقلل من دخولهم وأرباحهم.
- البيروقراطية والفساد الإداري: إن زيادة التعقيدات الإدارية المعتمدة أو غير المعتمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء (بودلال علي، 2013، صفحة 68).
- دور المشروعات الصغيرة: يؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساساً على إستخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للإقتصاد الموازي، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياً والتي تعمل أصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب ورسوم (علي حسين الحسن، 2014، صفحة 33).
- عجز الميزانية العامة للدولة: يمثل الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة، عجز الميزانية. والمقصود بالعجز هنا هو زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلاً أحد الأسباب الإقتصادية لظاهرة الإقتصاد الموازي وفقاً للميكانيزم التالي، لتغطية هذا العجز، عادة ما تلجأ الحكومات (الدول) إلى إحدى الطريقتين التقليديتين

المعروفتين في أي سياسة إقتصادية، تتمثل الأولى في فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات القائمة للضرائب، في حين تتجه الثانية إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم، ويترتب عن هذين الإجرائين زيادة العبئ الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية والإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تقليص في دخول دافعي الضرائب أفرادا ومؤسسات، الأمر الذي يدفعهم إلى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الإقتصاد الموازي (زعلاني محمد، ديسمبر 2011، الصفحات 199-200).

• الأسباب الجبائية: تعتبر السياسة الجبائية لأي دولة أداة من الأدوات الفعالة لتحقيق أهدافها الإقتصادية، مع العلم أن هذه الأداة تخضع لمبادئ اتفق عليها أغلب الإقتصاديين والمتمثلة في العدالة، اليقين، الإقتصاد في النفقة، والملائمة في التحصيل، وعدم احترام هذه المبادئ كلها أو بعضها يؤدي سلبا في تطبيق هذه السياسة في المجتمع، وأصبحنا نلاحظ أن وجود بعض مظاهر نمو ظاهرة الإقتصاد الموازي وخاصة تلك المرتبطة بعملية التهرب والغش الجبائي يرجع لأسباب جبائية يمكن تلخيصها فيما يلي (بن موسى كمال، بلوغ محمد، 2013، الصفحات 204-205):

- عدم إستقرار النظام الجبائي؛

- تعقد النظام الجبائي؛

- ذهنية المكلف؛

- نقص التنظيم على مستوى الإدارة الجبائية؛

- تعقد الإجراءات الإدارية والجبائية.

4.2. الآثار الناجمة عن ظاهرة الإقتصاد الموازي: لقد أفرزت ظاهرة نمو الإقتصاد الموازي التي إنتشرت ومست كل البلدان، وبأحجام متفاوتة، جملة من الآثار على المستويين الإقتصادي والاجتماعي.

1.4.2. الآثار الإيجابية: وتتمثل فيما يلي (بودلال علي، 2012، صفحة 143):

• الأثر على التشغيل: حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الإقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وإلى مستوى علمي معين وإلى أعمال معينة؛

• الأثر على ميزان المدفوعات: يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول؛

• الأثر على الإنتاج والعرض السلعي: حيث يساعد على تخفيض الأعباء الإجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتما أن الإنتاج سوف يزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

• الأثر في معدلات النمو: يعتقد عدد من الإقتصاديين أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات نمو الإقتصاد الموازي ومعدلات نمو الإقتصاد بصورة عامة، وخاصة في البلدان النامية، حيث نسب الإقتصاد الموازي تقارب 50% (Fathi oguns, Gokhan talmaz, 2000, PP: 4-5).

2.4.2. الآثار السلبية: وتتمثل في (زعلاني محمد، ديسمبر 2011، الصفحات 209-210):

• تمتع أصحاب الدخول الخفية، بالمرافق والخدمات العامة ولا يسدودون الضرائب المستحقة عليهم؛

- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية؛
- ندرة البضائع في الإقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا أسعارها في اقتصاد السوق السوداء؛
- الآثار على النمو والتنمية نتيجة ضياع جزء كبير من الإيرادات العامة للدولة بفعل التهرب الضريبي وعدم تحصيل مختلف الضرائب؛
- سوء تخصيص الموارد إقتصاديا وإجتماعيا بسبب إتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الإقتصاد الخفي، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الإقتصاديين في النظام الإقتصادي؛
- انتشار الفساد بكل معانيه وزيادة الجرائم الإقتصادية وغير الإقتصادية.

3. مدخل مفاهيمي للتحصيل الضريبي

3.1. مفهوم التحصيل الضريبي: يعتبر التحصيل المرحلة الأخيرة من مراحل التنظيم الفني للضريبة، فهي المرحلة التي تلي عملية تحديد الوعاء التي تقوم بها الإدارة وفقا للتصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة، كما تلي عملية تصفية الضريبة وذلك بحساب قيمتها المستحقة للخزينة العامة، ومرحلة التحصيل أهم مرحلة كونها تهدف لجمع الحصيلة كما أن غيابها يمكن أن يجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها.

تعتبر عملية التحصيل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نقل دين الضريبة* من ذمة المكلف إلى مصلحة قباضات الضرائب التابعة لمديرية الضرائب والتي تنقلها بدورها إلى الخزينة العمومية وذلك طبقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الإطار.

3.2. أهداف وأهمية عملية التحصيل الضريبي:

إن للعملية الجبائية أهمية بالغة في العديد من المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وتسعى في هذا الصدد إدارة الضرائب من وراء عملية التحصيل إلى تحقيق عدة أهداف.

3.2.1. أهداف التحصيل الضريبي: تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة حيث تزود الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتغطية مختلف النفقات العامة وتسعى لتحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي، ومن هنا يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل الضريبي:

- الحفاظ على الإقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة؛

- تحصيل الضريبة سنويا كونها من أهم إيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها؛

- منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقررها الدولة؛

* الضريبة: مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة تؤخذ بصورة مبلغ من النقود يؤديه المكلف جبرا وبصفة نهائية، من دخله وأرباحه التي حققها وذلك بهدف تحقيق النفع العام. لمزيد من التفاصيل أنظر: الجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص: 14.

- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الإستهلاك غير الضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأنجع الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات والتخفيضات (محرزي محمد عباس، 2008، صفحة 201)؛

- إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل؛

- إخضاع بعض من السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب عديدة ومرتفعة بهدف الحد من إستهلاكها (الخضري، 2006-2007، الصفحات 8-9).

2.2.3. أهمية عملية التحصيل الضريبي:

- تعد الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية؛

- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين. ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفًا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل (الموسي السيد حجازي، 2000، صفحة 78)؛

- إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخبزنة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة (العلي عادل، 2011، صفحة 172)؛

- عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي؛

- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

3.2.3. مصادر التحصيل الضريبي: إن اختلاف المكلفين بالضريبة يؤدي حتما إلى تنوع الأموال التي تفرض عليها الضريبة، فيمكن أن تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي، كما يمكن أن تفرض على أرباح الشركات وهذا في حالة ما إذا كان المكلف شخصا معنويا كما يمكن أن تحصل من القيمة المضافة.

1. الضريبة على الدخل الإجمالي* : يعرف الدخل على أنه كل مال نقدي قابل للتقدير يحصل عليه الفرد بصفة دورية ومنتظمة وذلك من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار (شبيطة هاني محمد حسن، 2008، صفحة 14)، تفرض على هذا الدخل ضريبة سنوية وحيدة، تخضع لهذه الضريبة مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية:

- الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية.

- أرباح المهن غير التجارية.

- عائدات المستثمرات الفلاحية.

* تنص المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب لسنة 2015. على أنه: "تؤسس ضريبة وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية كما تنص عليها المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية (المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ووزارة المالية، المديرية العامة للضرائب لسنة 2015).
2. الضريبة على أرباح الشركات: تمثل أرباح الشركات مجموع الأرباح والمداخيل المحققة من طرف المؤسسات والأشخاص المعنوية، حيث تفرض عليها ضريبة سنوية وحيدة عامة نسبية وتصريحية، ويخضع لهذه الضريبة الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة (المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب لسنة 2015)، وتكلف بها كل الأشخاص المذكورة في نص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
3. الرسم على القيمة المضافة: تعرف على أنها ذلك الفرق بين قيمة السلع عند إنتاجها وقيمة هذه السلع عند تسويقها وتداولها أو إستهلاكها وتعتبر هذه الأخيرة نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة، وتخضع لهذه الضريبة عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفي، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة إعتيادية، كما تخضع له كذلك عمليات الإستيراد (المادة 1 من قانون الرسم على القيمة المضافة).

4. تحليل النتائج

1.4.1. تشخيص واقع حجم الإقتصاد الموازي والتحصيل الضريبي في الجزائر

تعتبر ظاهرة الإقتصاد الموازي من الظواهر الغير مرغوب بها على مستوى الإقتصاد الجزائري أو أي إقتصاد آخر نظراً لإنعكاساته السلبية على إيرادات الميزانية العامة بشكل عام، وإلى حدوث تآكل في القاعدة الضريبية بشكل خاص، ولهذا السبب تسعى الجزائر وكغيرها من الدول إلى محاولة مكافحته من خلال الإمتيازات والحوافز الجبائية الموجهة لاستقطاب الفاعلين في القطاع الموازي: كأصحاب المشاريع الصغيرة، تجار الأسواق الفوضوية، وأصحاب رؤوس الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية* لإدماجهم ضمن الإقتصاد الرسمي وعباً منها على مدى مساهمتهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال قناة التحصيل الضريبي.

1.1.4. تطور حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (01) الموالين يتضح أن حجم الإقتصاد الموازي عرف تطوراً ملحوظاً، حيث زاد هذا الأخير من 9.472 مليار دولار سنة 1995 إلى 39.6 مليار دولار سنة 2010، أي أنه تضاعف بنسبة 318.07%.

الجدول رقم (02): تطور حجم الإقتصاد الموازي خلال الفترة 1995-2010

الوحدة لحجم الإقتصاد الموازي (YP): مليار دولار

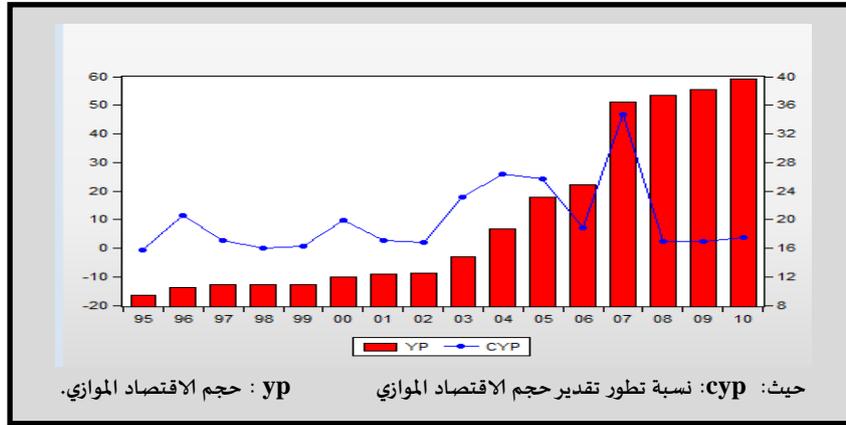
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
YP	9.472	10.552	10.84	10.84	10.93	12.01	12.33	12.57

* الإجراء المتبع لإدماج أصحاب رؤوس الأموال المتداولة خارج القطاع الرسمي تم إقرار برنامج الإمتثال الضريبي الإرادي والذي بدأ تطبيقه سنة 2015 للتصريح بأموالهم لدى البنوك.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
YP	14.82	18.67	23.17	24.84	36.45	37.35	38.25	39.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على عيبي مناصري، قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الإقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص الإقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبي فارس بالمدينة، 2011-2012، ص: 118-119.

الشكل رقم (01): تطور تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1995-2010



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الشكل أن نمو حجم الإقتصاد الموازي خلال الفترة المدروسة شهدت تذبذبات ملحوظة تباينت بين الإرتفاع والإخفاض حيث سجلت أدنى نسبة نمو لها 0.7127- % سنة 1995 وأقصى نسبة نمو 46.73 % سنة 2007. ويرجع تنامي الإقتصاد الموازي في الجزائر من سنة إلى أخرى إلى جملة من الأسباب يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الإقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الإقتصادي انتقل معدل البطالة من "25% سنة 1994 ليبلغ نسبة 28% في سنة 1995" (الديوان الوطني للإحصاء، 2018، www.ons.dz).

- وأدى هذا السياق إلى تدهور ظروف معيشة السكان وبالموازاة مع ذلك، تطور حجم الإقتصاد الموازي كملجأ للحصول على مداخيل غير مصرحة تتهرب من دفع الضرائب .

2.1.4. واقع التحصيل الضريبي في الجزائر

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) التاليين يتضح أن رصيد التحصيل الضريبي عرف تطوراً ملحوظاً، حيث زاد هذا الأخير من 663.05 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 4929.25 مليار دينار جزائري سنة 2017، أي أنه تضاعف بنسبة 643.42 %.

الجدول رقم (03): تطور حجم التحصيل الضريبي خلال الفترة 1995-2017

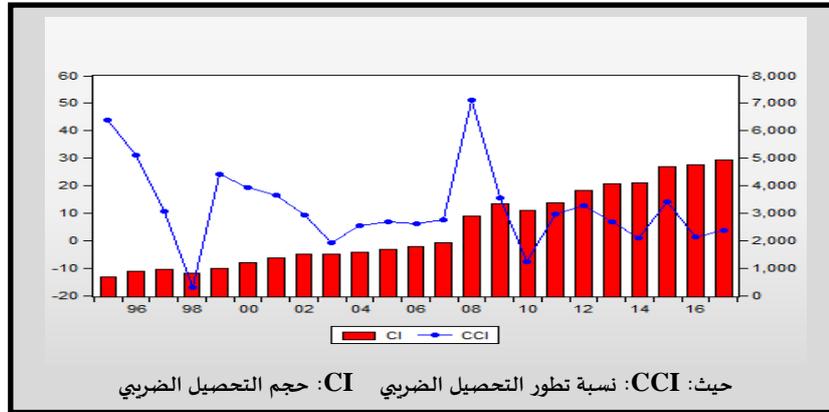
الوحدة لحجم التحصيل الضريبي (CI): مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
CI	663.05	868.40	960.62	797.78	991.40	1182.20	1376.28	1502.62
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
CI	1493.51	1573.93	1680.51	1785.97	1919.00	2898.91	3351.31	3092.07

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CI	3385.29	3816.63	4077.26	4114.52	4690.97	4758.28	4929.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. تاريخ المعاينة الشخصية: 2019/02/04.

الشكل رقم (02): تشخيص تطور التحصيل الضريبي للفترة 2017-1995



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نمو رصيد التحصيل الضريبي خلال الفترة المدروسة شهدت تذبذبات ملحوظة تباينت بين الإرتفاع والانخفاض حيث سجلت أدنى نسبة نمو لها 16.95% سنة 1998 وأقصى نسبة نمو 43.91% سنة 1995. ويرجع تنامي التحصيل الضريبي في الجزائر من سنة إلى أخرى إلى جملة من الأسباب يمكن حصر أهمها في التالي:

- إتجاه الإدارة الضريبية نحو التحكم التدريجي في الضرائب الجديدة والتكيف مع مقتضيات النظام الجديد، بالإضافة إلى إستقرار الوضع الأمني الذي ساهم في تفعيل أداء الإدارة الضريبية، وهذا نتاج الإصلاح الضريبي والتشريع الجبائي الذي انتهجتها الجزائر، من خلال توسيع رقعة الوعاء الخاضع للضريبة من خلال فرض ضرائب جديدة وهو ما زاد من قيمة الإيرادات الضريبية للدولة، إلا أن هذه الإجراءات لم تساهم في تخفيض حدة التهرب الضريبي وتبقى حجم هذه التحصيلات قليلة مقارنة بحجم الإقتصاد الموازي.

2.4. قياس وتحليل أثر حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2017-1995: يبحث في هذه الجزئية من الدراسة تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 2017-2011 كخطوة أولى، ثم قياس أثر تنامي حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي بداية من سنة 1995 إلى غاية سنة 2017 كخطوة ثانية.

1.2.4. تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر للفترة 2017-2011

سنحاول تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2011، من خلال الإستعانة بمعطيات دراسة يعي مناصري (مناصري يعي، 2011-2012، الصفحات 118-119) الذي توصل إلى تقدير حجم الإقتصاد الموازي خلال الفترة 1990-2010، وكذا معطيات دراسة بودلال علي (بودلال، 2006-2007، الصفحات 325-326) الذي خلص إلى تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1970-2004.

ولقد تم إختيار ثلاث نماذج وهم النموذج الخطي البسيط، ونموذج كثير الحدود من الدرجة الثانية ونموذج التأخيرات أو الإبطاء وهم الأفضل من بين مجموعة من النماذج لتقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر.*

$$Y_c = \beta_0 + \beta_1 tem \dots \dots \dots 1$$

$$Y_c = \alpha_0 + \alpha_1 (tem) + (tem)^2 \dots \dots \dots 2$$

$$Y_c = \theta_0 + \theta_1(tem) + \theta_2 y_c(-1) \dots \dots \dots 3$$

حيث أن:

Y_c : حجم الإقتصاد الموازي

tem : وهو مركبة الإنتاج العام

وبعد إستخراج النتائج تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): نتائج تقدير المفاضلة بين النماذج

النموذج الثالث			النموذج الثاني			النموذج الأول		المعايير الاحصائية
التأخيرات (الإبطاء)			كثير الحدود من الدرجة الثانية			الخطي البسيط		
θ_0	θ_1	θ_2	α_0	α_1	α_2	β_0	β_1	
-0.78	0.33	0.90	14.26	-1.85	0.15	1.42	1.49	تقدير المعلمات
-0.62	1.89	8.59	7.75	-4.82	8.95	0.54	7.15	احصائية ستودنت
0.54	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.592	0.00	القيمة الاحتمالية
166.92			172.16			51.13		F-S
0.951			0.950			0.72		معامل التحديد R^2
110.02			116.69			636.36		RSS
2.01			1.03			0.22		D-W

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج القياس الإقتصادي EViews7

نلاحظ من الجدول أن أفضل نموذج لتقدير حجم الإقتصاد الموازي هو النموذج الثاني، أما النموذج الأول والثالث فكانت لديهم بعض المشاكل الإحصائية والتي نلخصها في التالي:

- النموذج الأول يحتوي على: معلمة الحد الثابت مرفوضة، وعلى مشكل الإرتباط الذاتي ، بالإضافة إلى ضعف القوة التفسيرية لمعامل التحديد ضمن النماذج الثلاثة، كما أن قيمة معامل أكايك كبيرة والمقدرة بـ 6.43.(أنظر الملحق رقم 01).
- النموذج الثالث يحتوي على معلمتين مرفوضتين عند مستوى معنوية 5 % (معلمة الحد الثابت، معلمة مركبة الإنتاج العام)، كما أنه يحتوي على قيمة أكبر لمعامل أكايك والمقدرة بـ 4.84. (أنظر الملحق رقم 02).

وبالنظر إلى الملحق رقم (03) يمكن كتابة النموذج الثاني وفق الشكل المختصر التالي:

$$y_c = 14,26 - 1,85tem + 0,15 tem^2 \dots \dots \dots (01)$$

t.s (7,75) (-4,82) (8,95)
 $R^2 = 0,95$ $\bar{R}^2 = 0,944$ n = 21 f-statistic = 172,16 Aic = 4,83 D-W = 1,037

والجدول الموالي يبين تقدير حجم الإقتصاد الموازي وفق النموذج الثاني:

* تم إختيار مجموعة من النماذج وفق لتطور سحابة حجم الإقتصاد الموازي والتحصيل الضريبي.

الجدول رقم(05): تقدير حجم الإقتصاد الموازي خلال الفترة 2011-2017

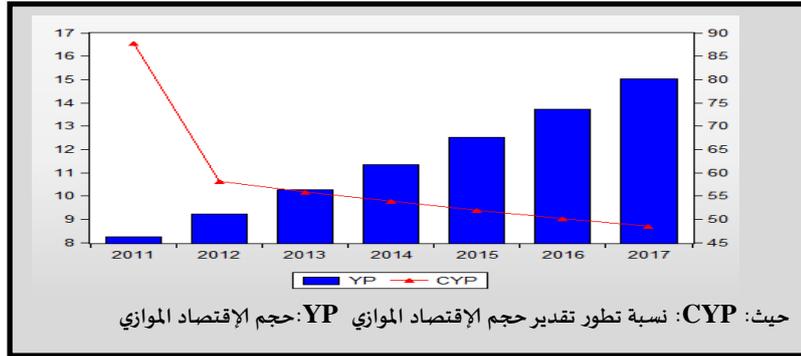
الوحدة لحجم الاقتصاد الموازي (YP): مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاقتصاد الموازي (YP)	46.16	51.06	56.26	61.76	67.56	73.66	80.06

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج المعادلة رقم 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل الموالي التطورات الملحوظة التي شهدتها حجم الإقتصاد الموازي حيث إنتقل هذا الأخير من 46.16 مليار سنة 2011 إلى 80.06 مليار سنة 2017 أي بمتوسط 62.36 مليار.

الشكل رقم (03): تقدير اتجاه تطور الإقتصاد الموازي خلال الفترة 2011-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (05)

غير أن هذا التطور في معدل نمو حجم الإقتصاد الموازي لم يكن بنفس الوتيرة خلال الفترة 2011-2017، حيث سجل أدنى معدل نمو 3.52% سنة 2010 وأقصى معدل نمو 16.56% سنة 2011، كما ويمكن الإشارة إلى أن معدل نمو حجم الإقتصاد الموازي خلال فترة الدراسة قد سجل تزايداً بمعدل 9.61%، وبمعدل 28.63% من الدخل الوطني خلال فترة الدراسة 2017-1995*.

عموماً نلاحظ أن متغيرة الدخل الوطني والتي تتكون من 23 مشاهدة خلال فترة الدراسة 1995-2017، حيث سجلت سنة 2014 قيمة عظمى قدرت بـ 213.81 مليار دولار، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة قدرت بـ 41.76 مليار دولار، أي بمستوى متوسط بلغ بـ 115.24 مليار دولار.

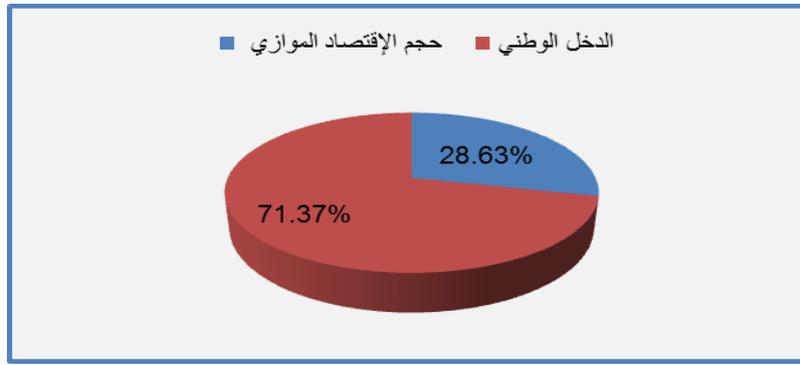
كما بلغ تشتت قيم المتغيرة عن متوسطها بإنحراف معياري بمقدار 62.76، وبالتالي فإن معامل الاختلاف وصل إلى 54.46%.

أما قيم متغيرة حجم الإقتصاد الموازي والتي تشمل على 23 مشاهدة خلال فترة الدراسة 1995-2017، أظهرت أدنى قيمة معياري بـ 22.90، وعليه فإن معامل الاختلاف سجل 69.39%، وأقصى قيمة 80.06 مليار سنة 2017، أي بمستوى متوسط قدر بـ 33 مليار، وإنحراف

حيث نلاحظ من خلال معامل الاختلاف لكلا المتغيرين متقاربان، وهذا ما يعني أن كل تغير في الدخل الوطني يصاحبه تغير في حجم الإقتصاد الموازي بنسبة متقاربة.

الشكل رقم (04): نسبة حجم الإقتصاد الموازي من الدخل الوطني خلال الفترة 2017-1995

* تم حساب هذا المعدل من خلال تطبيق الصياغة التالية: معدل حجم الإقتصاد الموازي / معدل الدخل الوطني.



المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة حجم الإقتصاد الموازي تقدر بـ 28.63% من الدخل الوطني ، وهو ما يبرر إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة الموازية(الخفية) على مختلف المستويات، ولكن مع الإصلاحات الضريبية الجديدة والتي تتماشى مع ميكانزمات إقتصاد السوق أدت إلى الزيادة في حجم التحصيل الضريبي، ولتوضيح كيفية حساب نسبة حجم الإقتصاد الموازي من الدخل الوطني إعتدنا الصياغة التالية:

معدل حجم الإقتصاد الموازي /معدل الدخل الوطني.

2.2.4. أثر حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017

بعد تقديرنا لمجموعة من النماذج وجدنا أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط كأفضل نموذج يبين أثر حجم الإقتصاد الموازي على رصيد التحصيل الضريبي ويمكن تلخيص هذا التقدير فيما يلي:

$$CI_t = \beta_0 + \beta_1 YP_t$$

حيث أن:

CI_t : حجم التحصيل الضريبي

YP_t : حجم الإقتصاد الموازي

وبالنظر إلى الملحق رقم (04) يمكن أن نلخص نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$CI_t = 399,79 + 61,53 YP_t \dots \dots \dots (02)$$

t.s (3,67) (22,57)

$R^2 = 0,96$ $\bar{R}^2 = 0,95$ n = 23 f-statistic = 509,60 Aic = 14,28 D-W = 1,112

وبناء على نتائج المعادلة رقم (02) يمكن تقييم النموذج المقدر كالتالي:

أ: التقييم الإحصائي:

- النموذج عموماً لا يعاني من مشاكل إحصائية فمعلماته مقبولة حسب إختبار student عند مستوى معنوية 5% وهذا ما تؤكدته القيمه الإحتمالية.
- معامل التحديد المقدر والذي بلغ $R^2 = 0.96$ أي تقريباً (96%) ، معطياً قوة تفسيرية قوية للتغيرات الحاصلة في التحصيل الضريبي والمفسرة من طرف حجم الإقتصاد الموازي ، أما النسبة الباقية 4% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- أظهرت إحصائية فيشر المحسوبة $F\text{-statistic} = 509.60$ على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.

ب: التقييم الإقتصادي:

- يمارس حجم الإقتصاد الموازي تأثيراً إيجابياً على حجم التحصيل الضريبي وذلك من خلال الإشارة الموجبة، مما دلّ على وجود علاقة إيجابية بينهما. ويمكن أن تفسر العلاقة الإيجابية بين حجم الإقتصاد الموازي والتحصيل الضريبي من خلال الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها الإدارة الجبائية في فرضها لضرائب جديدة تتحملها

مخلف الوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات) في إطار الإقتصاد الرسمي. منها نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات الضريبية التي عرفت تطوراً ملحوظاً إذ إنتقلت من 23% في سنة 1995، إلى 28% سنة 2000، وإلى 51.6% سنة 2008، ووصلت في 2011 إلى 56.5%، ولقد جاء هذا التحسن بفضل إسهامات المباشرة للضريبة على المداخيل والأرباح التي عرفت زيادة مهمة خلال هذه الفترة، إذ إرتفعت من 113.77 مليار دج في 2002 إلى 462.78 مليار دج في 2009 لتصل إلى 862.40 مليار دج في سنة 2012، نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتمدة في أجور الوظيف العمومي، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية التي عرفت هي الأخرى تطوراً ملحوظاً إذ إرتفعت قيمتها من 78.63 مليار دج سنة 1995 إلى 90.38 مليار دج في سنة 2000 وإلى 369.66 مليار دج سنة 2014 وهذا راجع إلى الزيادة في فاتورة الواردات (دنان راضية، تاريخ وتوقيت التصفح: 2019/03/08 على الساعة: 20:30، الصفحات 61-62)، كما شهدت سنتي 2014 و2015 حقوق الطابع والتسجيل ارتفاعاً بنسبة 23% وهذا يفسر برفع قيمة الطابع الخاص بجواز السفر، أما المقارنة بين سنتي 2015 و2016 فكانت تشهد ارتفاعاً في مستوى الرسم على منتجات البترول بقيمة 52.32 مليار دج بسبب انخفاض في أسعار البترول (المديرية العامة للضرائب، بناء على قانون المالية لسنة 2014 و2015 و2016، تاريخ المعاينة الشخصية: 2019/03/11)، كما شهدت سنة 2017 إقرار حزمة من الضرائب والرسوم الجديدة منها الرفع في الرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 9% ومن 17% إلى 19% (المادتين 26 و 27 من قانون المالية لسنة 2017 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016). والتي أدت إلى نمو حجم الإقتصاد الموازي وتطور حجم التحصيل الضريبي بشكل متوازي معاً نتيجة الأسباب التالية:

- تزايد وتوسع المعاملات التجارية والأنشطة الاقتصادية في القطاع الرسمي ينتج عنه التوسع في فرض الضرائب، وهذا ما يولد الحافز لدى الأفراد والمشروعات نحو التحول للعمل ضمن دائرة الإقتصاد الموازي.
- أن عملية الإصلاح الجبائي تلعب دوراً فعالاً في نجاعة التأسيس والتحصيل الضريبي، وذلك من خلال الإجراءات التي إعتمدها الجهات الوصية في الجانب التشريعي والتنظيمي والتسييري، لمجمل الضرائب.
- يعتبر الإقتصاد الموازي ظاهرة ملازمة للإقتصاد الرسمي، وذلك بحكم أن الأوضاع والظروف الرسمية هي التي ساعدت على توفير الجو المناسب لتواجد هذه الظاهرة، والتي تزامنت مع الزيادة الملاحظة في مستوى رصيد التحصيل الضريبي.

5. خاتمة:

- بعد معالجة إشكالية الدراسة والتي تناولت إنعكاسات حجم الإقتصاد الموازي على رصيد التحصيل الضريبي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2017، توصلت إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها وفق التالي:
- عرف حجم الإقتصاد الموازي تطوراً ملحوظاً، حيث زاد هذا الأخير من 9.472 مليار دولار سنة 1995 إلى 39.6 مليار دولار سنة 2010، أي أنه تضاعف بنسبة 318.07%.
 - شهد التحصيل الضريبي تطوراً ملحوظاً، حيث زاد هذا الأخير من 663.05 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 4929.25 مليار دينار جزائري سنة 2017، أي أنه تضاعف بنسبة 643.42%.
 - إختيار النموذج الثاني من بين ثلاث نماذج في تقدير حجم الإقتصاد الموازي خلال الفترة 2011-2017، والذي أسفر على تزايد مستمر لحجم ظاهرة الإقتصاد الموازي بمعدل 9.61%.

- يمارس حجم الإقتصاد الموازي تأثيراً إيجابياً على التحصيل الضريبي من خلال الإشارة الموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما.
- معامل التحديد المقدر والذي بلغ $R^2=0.96$ أي تقريباً (96%)، معطياً قوة تفسيرية قوية للتغيرات الحاصلة في التحصيل الضريبي والمفسرة من طرف حجم الإقتصاد الموازي، أما النسبة الباقية 4% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

❖ التوصيات والإقتراحات:

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة في وجود العلاقة الإيجابية بين حجم الإقتصاد الموازي ورصيد التحصيل الضريبي يمكن أن نقدم بعض التوصيات والإقتراحات للحد من تنامي ظاهرة الإقتصاد الموازي وإدماجه ضمن الإقتصاد الرسمي ومشاركه في تحمل العبئ الضريبي:
- منح امتيازات من قبل السلطات المعنية للناشطين في الإقتصاد الموازي وإستقطابهم ضمن دائرة الإقتصاد الرسمي.
- تامين وسائل الإنتاج وإصلاح نظم التسيير في إطار الشراكة بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي.
- التطبيق الصارم للقوانين والأحكام وفرض الغرامات التي تحقق من وطأة الإقتصاد الموازي.
- إعداد إطار قانوني موحد بغرض تسهيل التعاون والتنسيق بين أجهزة الرقابة وجعلها فعالة.
- تحسين ودعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للإستفادة من الحماية الإجتماعية وقمع المتمردين والمتحايين على القانون.

6. قائمة المراجع:

- بودلال علي، تقييم كلي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مقاربة نقدية للإقتصاد الخفي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2006-2007.
- youghourta Bellache, **L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages : le cas de Bejaia**, THESE DE DOCTORAT En co-tutelle, Economies et finances, Spécialité : Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Créteil, Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales de Bejaia, l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université Paris -Est Créteil (France), 2010.
- ريبير فتاح محمد، الإقتصاد غير الرسمي ومحاولات تقديره (مع الإشارة إلى العراق وإقليم كردستان العراق)، جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية، فاكلتي الإدارة والقانون، قسم الإقتصاد، جامعة دهوك، العراق، 2013.
- صفاء بدر اللطيف، التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في حجم النشاط الإقتصادي الخفي على الصعيد العالمي، جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم في الإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، 2013.
- دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، مقال منشور في مجلة على الموقع: www.enssea.net/enssea/majalat/2534 . ، تاريخ وتوقيت التصفح: 2019/03/08 على الساعة 20:30.
- بوالحيلة عبد الحكيم، الإخضاع الضريبي لنشاطات الإقتصاد الموازي بين صعوبات الإقتطاع وآفاق التحصيل - على ضوء الدراسات الأكاديمية والمهنية -، مقال منشور، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 4، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2017.

- بودلال علي، إنعكاسات الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الجزائري- دراسة قياسية تحليلية، مقال منشور في مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد2، العدد3، جامعة مستغانم، 2012.
- Friedirich Shneider : "shadow economies of 145 countries all over the word whardo we really know " Johanss kepler university of linz Austria 2006 .
- بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة سوق الصرف الموازي-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014.
- بوجرفة بناصر، ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي: مقارنة تحليلية، مقال منشور في مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 3، العدد 6، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013.
- بودلال علي، إنعكاسات الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الجزائري- دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970-2010)، مقال في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد1، جامعة غرداية، 2013.
- علي حسين الحسن، إقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه/ مثال سورية/، مقال في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية-، المجلد36، العدد4، 2014.
- محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة إلى الإقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى- بحث في الأسباب والآثار)، مقال في مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.
- بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، أسبابه، وآثاره، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلومة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد4، العدد 1، 2013.
- Fathi oguns(statistician) & Gokhan talmaz (researcher): Estimating the underground economy in turkey, the central bank of republic of turkey, 2000.
- محرز محمد عباس، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.
- يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية(دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة- للفترة 2003-2005)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007.
- المرسي السيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العام: الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- شبيطة هاني محمد حسن، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمادات المكلفين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008.
- المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب لسنة 2015.
- المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب لسنة 2015.
- المادة 1 من قانون الرسم على القيمة المضافة.
- الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz
- يحي مناصري، قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الإقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص الإقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2011-2012.
- المديرية العامة للضرائب، بناء على قانون المالية لسنة 2014 و 2015 و 2016، تاريخ المعاينة الشخصية: 2019/03/11.
- المادتين 26 و 27 من قانون المالية لسنة 2017 الموافق لـ: 29 ديسمبر 2016.
- Lippert, O., Walker, M., 1997(Eds), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC.

7. ملاحق:

الملحق رقم (01): نتائج تقدير حجم الإقتصاد الموازي بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط خلال الفترة 2011-2017

Dependent Variable: YC Method: Least Squares Date: 03/03/18 Time: 10:01 Sample: 1990 2010 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.427329	2.618785	0.545035	0.5921
TEM	1.491373	0.208559	7.150828	0.0000
R-squared	0.729091	Mean dependent var	17.83243	

الملحق رقم (02): نتائج تقدير حجم الإقتصاد الموازي باستخدام نموذج التأخيرات خلال الفترة 2011-2017

Dependent Variable: YC Method: Least Squares Date: 03/03/18 Time: 10:14 Sample(adjusted): 1991 2010 Included observations: 20 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.789064	1.272225	-0.620223	0.5433
TEM	0.333671	0.176375	1.891830	0.0757
YC(-1)	0.908729	0.105703	8.596986	0.0000
R-squared	0.951548	Mean dependent var	18.26395	
Adjusted R-squared	0.945847	S.D. dependent var	10.93228	
S.E. of regression	2.544023	Akaike info criterion	4.842852	
Sum squared resid	110.0249	Schwarz criterion	4.992211	
Log likelihood	-45.42852	F-statistic	166.9298	
Durbin-Watson stat	2.014766	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (03): نتائج تقدير حجم الإقتصاد الموازي باستخدام نموذج كثير الحدود من الدرجة الثانية خلال الفترة 2011-2017

Dependent Variable: YC Method: Least Squares Date: 03/03/18 Time: 10:07 Sample: 1990 2010 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.26307	1.839269	7.754748	0.0000
TEM	-1.857081	0.385093	-4.822418	0.0001
TEM^2	0.152202	0.017000	8.953045	0.0000
R-squared	0.950321	Mean dependent var	17.83243	
Adjusted R-squared	0.944801	S.D. dependent var	10.83741	
S.E. of regression	2.546193	Akaike info criterion	4.838640	
Sum squared resid	116.6958	Schwarz criterion	4.987857	
Log likelihood	-47.80571	F-statistic	172.1626	
Durbin-Watson stat	1.037917	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (04): نتائج تقدير أثر حجم الإقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي خلال الفترة 1995-2017

Dependent Variable: CI Method: Least Squares Date: 03/03/18 Time: 19:35 Sample: 1995 2017 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	399.7957	108.7348	3.676797	0.0014
YP	61.53003	2.725644	22.57449	0.0000
R-squared	0.960423	Mean dependent var	2430.859	
Adjusted R-squared	0.958538	S.D. dependent var	1438.131	
S.E. of regression	292.8351	Akaike info criterion	14.28004	
Sum squared resid	1800800.	Schwarz criterion	14.37878	
Log likelihood	-162.2204	F-statistic	509.6077	
Durbin-Watson stat	1.112750	Prob(F-statistic)	0.000000	